

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/C.1/47/7
23 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والأربعون
اللجنة الأولى
البند ٦٣ (و) من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة :
اسبوع نزع السلاح

الابعاد الجديدة لتنظيم الاسلحة ونزع السلاح
في فترة ما بعد الحرب الباردة

تقرير السيد بطرس بطرس غالي ، الأمين العام للأمم المتحدة ،
بمناسبة أسبوع نزع السلاح

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>العقرات</u>	
٣	٧ - ١ مقدمة
٤	١٣ - ٨ أولا - الإدماج - نزع السلاح في البيئة الدولية الجديدة
٦	١٨ - ١٤ ثانيا - شمولية المنحى - تعزيز النهج المتعدد الاطراف
	 ثالثا - إعادة التنشيط - اتخاذ الإنجازات السابقة مرتكزا
٨	٣٧ - ١٩ للانطلاق منه
٨	٣٦ - ٣١ ألف - أسلحة التدمير الشامل
١٠	٣٩ - ٣٧ باء - مراقبة الانتشار
١١	٣٣ - ٣٠ جيم - نقل الأسلحة
	 دال - الوضوح في التدابير الخاصة بالأسلحة وغيرها من
١٢	٣٧ - ٣٤ تدابير بناء الثقة
١٣	٤٦ - ٣٨ رابعا - خلاصة - التحديات الجديدة
١٣	٤٢ - ٣٨ ألف - التحول
١٤	٤٦ - ٤٣ باء - جهاز جديد

مقدمة

١ - قليلة هي جوانب الحياة الدولية التي لحقها من التغير في السنوات الاخيرة ما يفوق في مداه السعي وراء تنظيم الاسلحة وتحقيق نزع السلاح . فمنذ عقد كانت المفاوضات في هذا الميدان تتسم بالتوتر والحدة . وكلنا يذكر ذلك الوقت الذي كانت تساور فيه الجمهور مخاوف واسعة الانتشار إزاء التصعيد الذي يشير الجزع في سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، والتزايد الذي يبعث على القلق في النفقات العسكرية على صعيد العالم . أما الآن فالحالة جد مختلفة . فقد تم إحراز تقدم كبير في عدد من مجالات نزع السلاح الهامة . والهيكل السياسي الدولي كله يمر بعملية تحول ، وأصبح العالم آمنا درجة أكبر ، وإن غدا أكثر تعقيدا إلى حد كبير . وهذا تغير البيئة الدولية فرما جديدة للسعي وراء نزع السلاح ، كما طرح في الوقت نفسه تحديات جديدة . ومن الواضح أنه ينبغي استعراض العديد من المهام والاصالبي التي اتبعتها المجتمع الدولي في الماضي وإصلاحها .

٢ - وفي الماضي القريب كان من الطبيعي النظر إلى نزع السلاح وكأنه لا يعدو أن يكون رؤية طوباوية ، تقتصر ، دونما شطط في القول ، على المستقبل البعيد . أما وقد أخذت تجري تخفيضات حقيقية في الاسلحة فقد أصبح من المعتاد في بعض الاوساط النظر إلى نزع السلاح كوجه من أوجه الحرب الباردة التي لم تعد وثيقة الصلة بمتطلبات الامن الدولي . وأنا أخالف بشدة هذا الافتراض .

٣ - إن الاحتفال بأسبوع نزع السلاح يتيح لي الفرصة للتمدي للقضايا المعقدة لنزع السلاح والامن الدولي . وسأركز على القضايا التي هي ، في رأيي بالغة الأهمية .

٤ - أولا ، إنني أشعر شعورا قويا بأن الوقت قد حان لإدماج قضايا نزع السلاح وتنظيم الاسلحة ادماجا عمليا في الهيكل الاعم لخطة السلم والامن الدوليين . وقد جرت العادة على النظر إلى نزع السلاح على أنه موضوع متميز نسبيا يتطلب إطارا تنظيميا مستقلا بذاته . والآن علينا أن ندرك أن نزع السلاح يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلم والامن الدوليين . ولا سبيل إلى حل المشاكل في هذا الميدان إلا مقرونة بالقضايا السياسية والاقتصادية الأخرى ، على حين أن إيجاد الحلول للقضايا السياسية والاقتصادية كثيرا ما يتم بالاقتران بتدابير نزع السلاح .

٥ - ثانياً ، لا بد الآن من أن تتم عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح بشمولية المنحى . ومن الحيوي أن تشارك جميع الدول في عملية نزع السلاح وأن تعطي مضموناً عملياً لنواياها المعلنة . وإن شمولية عملية نزع السلاح تنطوي على نهج جامع متعدد الأبعاد غير تجزيئي .

٦ - ثالثاً ، نحن بحاجة إلى أن نتخذ من المنجزات السابقة في تنظيم وتخفيض الأسلحة مرتكزا ننتقل منه ، وأن نعيد تنشيطها . لقد تحققت منجزات رائعة في تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والنووية . وأحرز تقدم هام تجاه إقرار السلم في أمريكا اللاتينية ، وإفريقيا وآسيا . وفي أشد مناطق العالم تسلحاً - أوروبا - أخذت عملية نزع السلاح التقليدي تكتسب زخماً وتتسارع خطاها . وقد انضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الآن ١٥٠ دولة . وأصبح الحظر الشامل على الأسلحة الكيميائية بعد لاي حقيقة واقعة . وهذه الاتجاهات الهامة لا بد من زيادة تشجيعها وتنميتها .

٧ - ويمكن أن تكون هذه المفاهيم الثلاثة - الإدماج ، وشمولية المنحى ، وإعادة التنشيط - بمثابة حجر الأساس في تعزيز الجهد الدولي في ميدان نزع السلاح وتنظيم الأسلحة . ومن الناحية النظرية ، ليس أي واحد منها جديداً كلياً . فكثير من الباحثين وأصحاب النظريات كتبوا عنها طوال سنين . والجديد هو أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها الآن شريطة أن نتخذ تدابير متضافرة ومحددة تحديداً واضحاً .

أولاً - الإدماج - نزع السلاح في البيئة الدولية الجديدة

٨ - أنفق كثير من الوقت والجهد في السنوات الأخيرة على وضع قواعد وتقنيات التفاوض . ونتيجة لذلك من الصعب أحياناً ألا تغرب عن أهدافنا الأشمل ، ولا سيما الروابط القائمة بين نزع السلاح وتنظيم الأسلحة من جهة والعمليات السياسية التي تشكل السلوك الدولي ، من جهة أخرى . على أن هذه الصلات بالغة الأهمية بالنسبة للتقدم في ميدان نزع السلاح وكذلك في إقامة نظام جديد للأمن الدولي .

٩ - ومع إننا قد قطعنا شوطاً لا بأس به في معالجة الإفراط في التسلح والنفقات العسكرية ، فلا يزال العالم مكاناً خطراً غير مأمون : فما زال شبح أسلحة التدمير الشامل يُخيم بظلاله الكثيفة ؛ وما زال خطر انتشار الأسلحة - سواء كانت نووية أو كيميائية أو تقليدية - قائمة ؛ كما أخذت تجارة الأسلحة تكتسب زخماً مرة أخرى ؛

وما زالت النفقات العسكرية في أنحاء كثيرة من العالم مفرطة بشكل كبير جدا بالنسبة إلى الاحتياجات البشرية غير الملباة .

١٠ - واليوم توجد فرصة حقيقية للشروع في عملية نزع سلاح شامل . وينبغي تنسيق ذلك تنسيقا وثيقا مع الجهود المبذولة في ميادين أخرى كما ينبغي النظر إليه كجزء من شبكة أكبر للسلوك التعاوني الدولي الرامي إلى صون أمن جميع الأمم . وينبغي اعتبار نزع السلاح ، وتشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية ، بمثابة تدابير متكاملة كما ينبغي ، قدر الإمكان ، تنفيذها بطريقة منسقة . ويمكننا أن نرى ذلك بوضوح أكبر إذا ما تدبرنا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا لحل المنازعات الإقليمية .

١١ - وفي تقرير "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111) ، أتخول الطبيعة المتغيرة لعمل المنظمة العالمية في ثلاثة مجالات محددة لحل المنازعات - الدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلم - وكذلك في التحديثات الإضافية الكامنة في "بناء صرح السلم" في مرحلة ما بعد المنازعات . ولكل من هذه المجالات متطلباته الخاصة به . ويمكن تدعيمها وتعزيزها جميعا بتدابير ملمومة لتنظيم حيازة الأسلحة ونزع السلاح . وهناك ، باختصار ، توازن بين حل المنازعات ونزع السلاح - فكلاهما يسير جنباً إلى جنب . وفعاليتنا في التصدي لصيانة السلم والأمن الدوليين من خلال أدوات الدبلوماسية الوقائية هذه ، وصنع السلم ، وحفظ السلم ، وبناء صرح السلم ، ستحدد مدى ما سيحرزه المجتمع الدولي من تقدم في تحقيق تدابير ملمومة في نزع السلاح ، مما يتيح إجراء تخفيضات هامة في ترسانات الأسلحة والنفقات العسكرية .

١٢ - وبوجه خاص ، وفي سياق عمليات حفظ السلم وبناء صرح السلم ، فإن دور الحد من الأسلحة يمكن أن يكون هاما . وفي أماكن كثيرة نقتصر على ذكر بضعة منها مثل مرتفعات الجولان ، والسلفادور ، وكامبوديا ، وأنغولا ، أصبح حفظة السلم التابعون للأمم المتحدة ضليعين في آليات إجراء عمليات التفيتش على الأسلحة ، ومراقبة انسحاب القوات أو مناطق فض الاشتباك . وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن هذه الأنواع من الأنشطة سيتسع نطاقها في المستقبل . ويمكن أن يساهم إدماج عناصر تحديد الأسلحة في الحلول التي تقوم فيها الأمم المتحدة بدور الوسيط مساهمة هائلة في أنشطة بناء صرح السلم في البلدان المنكوبة بالحروب الأهلية منذ زمن طويل . فأي شيء يمكن أن يكون أقرب إلى روح نزع السلاح الحقيقية من تسريح آلاف الجنود ، والتخلص من أسلحتهم ،

وامتدادات تقنيات جديدة لإزالة ملايين الألغام البرية التي تهدد المدنيين الأبرياء في مناطق القتال سابقا ؟

١٣ - وثمة مجال آخر لحل المنازعات يمكن أن يلزم فيه استعمال تدابير نزع السلاح : إنفاذ قرارات السلم . فقد أخذت إجراءات نزع السلاح والتفتيش تؤدي دورا ملموسا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ بشأن العراق . وقام موظفو الأمم المتحدة بدور مباشر في تحقيق معالم هامة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير نزع السلاح . إن استعمال تدابير نزع السلاح في إطار إنفاذ قرارات السلم أمر متميز تماما من عملية نزع السلاح عن طريق التفاوض التي تتابعها عدة دول وعناصر من المجتمع الدولي منذ سنوات . ولا ينبغي الخلط بينهما قط ، حتى وإن كان يمكن أن يكون هناك بعض التداخل النظري من حيث آليات التفتيش على الأسلحة والتخلص منها . وآمل كل الأمل في ألا يواجه المجتمع العالمي مرة أخرى ظروف الحرب كما شهدناها مؤخرا في منطقة الخليج الفارسي . ولكن لنعمد العزم على أن تكون هذه المنظمة ، في مواجهة أي انتهاكات جسيمة لاتفاقيات نزع السلاح أو أي تهديدات أخرى للسلم ، على استعداد للنهوض بمسؤولياتها بموجب ميثاقها .

ثانيا - شمولية المنحى - تعزيز النهج المتعدد الاطراف

١٤ - إن ما حدث في العلاقة بين الدولتين العسكريتين الكبريين ، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ، شيء جدير بالملاحظة . فقد انقضت فترة المواجهة والعداء وانعدام الثقة وحلت محلها روح التعاون التي مكنتهما من التوصل إلى اتفاقيات نزع سلاح ذات آثار بعيدة المدى وزادت من الثقة المتبادلة . وقد أتاح هذا لكل منهما أن يظلع بشكل انفرادي بتدابير نزع سلاح نووي عميقة الأثر ، ولا سيما في مجال الأسلحة النووية التبعوية ، مما يبشر بالخير بالنسبة لإرساء أسس بناء الثقة بوصفه عنصرا هاما من عناصر نظام الأمن الدولي الآخذ في التطور . ولا ينبغي أن تقتصر هذه الخطوات على أراضي هاتين الدولتين وحدهما دون غيرهما . بل يجب علينا أن نسمى سعيا جهيدا إلى تهيئة الظروف التي تمكن مزيدا من الدول من تقديم تعهدات مماثلة في مناطق أخرى من العالم . وهذا ما يطلق عليه البعض نزع السلاح عن طريق القسوة المتبادلة أو التدابير الانفرادية المتخذة من باب المعاملة بالمثل . ومع أن هذه التدابير مفيدة ومستصوبة إلى أبعد الحدود ، فهي خطوة هامة أولى نحو جعل عملية نزع السلاح عالمية المنحى .

١٥ - والهدف هو توسيع جهود نزع السلاح لتشمل ليس فقط الاتفاقات الثنائية بل أيضا الترتيبات المتعددة الاطراف في عملية تجرى على نطاق العالم وتشترك فيها جميع الدول . والحجة التي تسوقها بعض الدول والقائلة بأن الدول العسكرية الرئيسية ينبغي أن تنزع سلاحها أولا كثيرا جدا ما تستخدم لتجنب اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح ولم تعد صالحة . إذ يمكن اليوم إجراء تخفيض الأسلحة وتنظيم حياتها دون تعريف الأمن الوطني للخطر . ويمكن تنفيذ هذه التدابير على مستويات مختلفة : مستوى عالمي وإقليمي ودون إقليمي .

١٦ - ويشجعني أن أرى اهتماما متزايدا لدى كثير من الدول بوضع نهج إقليمية للحد من الأسلحة وبناء الثقة . وينبغي تشجيع هذا الاتجاه . وأساسا ، فإن نوع أنظمة التسليح التي يبدو أنها معقولة أكثر من غيرها ، مسألة متروك تقريرها للدول على ضوء الظروف المحلية . فأنواع الاقتراحات التي يؤخذ بها في منطقة إقليمية أو منطقة دون إقليمية قد لا تكون ممكنة التطبيق على غيرها . وفي الوقت ذاته ، يمكن للمرء أن يتصور صلا عديدة يمكن أن تعزز بها النهج الإقليمية عملية تخفيض الأسلحة على الصعيد العالمي . ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعزز شمولية نزع السلاح بالتعاون مع بعضها البعض ومع الأمم المتحدة على السواء .

١٧ - وعلى الصعيد الإقليمي ، على سبيل المثال ، توجد حاجة واضحة إلى تكريس اهتمام رئيسي لمسألة سباق الأسلحة التقليدية . فقد تركز الاهتمام لسنوات ، وبحق ، على الحاجة إلى وقف سباق التسليح النووي والتوصل إلى تدابير محددة لنزع السلاح النووي . ونتيجة لذلك لم يعمل الكثير من أجل التصدي للأثر المزعزع كثيرا للأمن الإقليمي ودون الإقليمي ، الناتج عن نقل الأسلحة التقليدية التي تجاوزت كثيرا الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول . وإن تكديس الدول للأسلحة بلا هوادة ليس عرضا من أعراض التوتر السياسي فحسب ، بل إنه يمكن أيضا أن يسبب ويزيد من حدة هذه التوترات كما يقوي ويزيد من خطر نشوب الصراع . وما فتئ الأثر الضار لعمليات نقل هذه الأسلحة على الأمن والاستقرار الإقليميين محسوسا إلى اليوم ، ولا سيما فيما يتعلق باستمرار نقل الأسلحة إلى مناطق متفجرة من قبيل الشرق الأوسط الذي تلقى ما يربو على ٣٠ في المائة من واردات الأسلحة العالمية .

١٨ - وتحذوني الثقة في أن المنظمات الدولية يمكنها أن تقوم بمهمة أفضل بالعمل كمنبر للمناقشات الجادة ذات الطابع المشترك بين الأقاليم . وتستطيع المنظمات الدولية عامة ، والمنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة خاصة ، أن تقوم بدور أكثر أهمية في تحقيق شمولية نزع السلاح .

ثالثا - إعادة التنشيط - اتخاذ الإنجازات السابقة
مرتكزا للانطلاق منه

١٩ - للتوصل الى نزع سلاح حقيقي علينا أن نكمل بناء نظام جديد للامن الدولي . ويجب أن يتصدى هذا النظام الجديد للأبعاد الجديدة لانعدام الامن فضلا عن الجوانب المعقدة لتحقيق السلم الدولي . ولكي يكون هذا النظام صالحا فإن عليه أن يفرس ثقة كافية لدى الدول لتطمئن الى أنها لم تعد بحاجة الى وفرة من الاسلحة . وسيؤدي هذا الى تخفيضات كبيرة في ترساناتها وتخفيضات مناظرة في النفقات العسكرية .

٢٠ - ولم تذهب الحرب الباردة بقضية نزع السلاح والحد من الاسلحة بعيدا بما فيه الكفاية ولكنها خلفت تركة هامة في شكل مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات . وتوفر هذه اليوم إطارا متينا لتمييز عملية نزع السلاح وتحديد الاسلحة . ويوجد نحو ١١ اتفاقا عالميا متعدد الأطراف ، و ٤ اتفاقات إقليمية متعددة الأطراف رئيسية و ١٦ اتفاقا شاميا أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وحدهما . وهذه أرقام لا يُهَوَّن من شأنها ، بل تعظم أهمية عندما نأخذ في الاعتبار أنها تشمل نطاقا عريضا من القضايا تتراوح من أسلحة التدمير الشامل والاسلحة التقليدية الى تدابير بناء الثقة . وهذا أساس متين يمكن البناء عليه الآن وقد تحسنت ظروف إحراز تقدم في هذا الميدان .

الف - أسلحة التدمير الشامل

٢١ - من المألوف أن هذه الطائفة من القدرات كانت ولا تزال الى اليوم موضع اهتمام فائق . ومع مر السنين انصب التركيز الرئيسي للدبلوماسية على تخفيض هذه الاسلحة ، والقضاء عليها حيثما أمكن ؛ والحد من انتشارها بين الدول ؛ واستبعاد وزعها في مناطق دولية معينة مثل الفضاء الخارجي وقاع البحار والقارة القطبية الجنوبية المتجمدة انتاركتيكا .

٢٢ - وأخيرا ، نحن الآن على شفا تحقيق إنجازات تاريخية . إذ تكتسب عملية نسزع السلاح النووي زخما ، على الأقل من حيث اتصالها بالولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفياتي سابقا . وبحلول نهاية هذا العقد قد تصبح القذائف النووية ذات الرؤوس الحربية المتعددة من قصم الماضي وستخضع طائفة الاسلحة النووية التعبوية تخفيضا حادا ، إن لم يتم إزالتها كلية . إن نطاق اتفاقات الحد من الاسلحة النووية

الذي جرى الاتفاق عليه بين هاتين الدولتين الكبريين مدهش تماما كما يتجلى من الإحصائيات البسيطة . فستخفف معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٩١ (ستارت)* المجموع الكلي للرؤوس الحربية النووية البعيدة المدى في ترمانات الولايات المتحدة الى نحو ٨ ٥٥٠ مقابل ١٢ ٦٤٠ رأسا حربيا في عام ١٩٩٠ . ويحتفظ الاتحاد الروسي بنحو ٦ ١٦٠ رأسا حربيا بالمقارنة بـ ١١ ٠٠٠ كان يحتفظ بها الاتحاد السوفياتي سابقا في عام ١٩٩٠ . أما الاتفاق الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه الماضي بين الجانبين فعندما يترجم الى لغة المعاهدات سيشترك في نهاية هذا القرن الولايات المتحدة وبها ٣ ٥٠٠ رأس حربى والاتحاد الروسي وبه ٣ ٠٠٠ رأس حربى . وسيمثل هذا تخفيضا يبلغ قرابة ٧٠ في المائة على مدار العقد القادم .

٢٣ - ومع حدوث هذه التخفيضات فإن عددا من المسائل يكتسب أهمية أعظم : كيف يمكن للتخفيضات المتوخاه أن تؤدي الى مزيد من التخفيضات ؟ متى سيجري توسيع عملية التفاوض كي تشمل دولا أخرى حائزة للأسلحة النووية ؟ وبعد أن قلعت الاطراف بصورة حادة من برامج تحسيناتها النوعية فعلا ، هل ستفق في خاتمة المطاف على وقد التجارب النووية كلية ؟

٢٤ - ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يهدف الى اقل من الإزالة التامة للأسلحة النووية . وقد يستغرق بلوغ هذا الهدف بعض الوقت . فلا سبيل الى إلغاء اختراع التكنولوجيا النووية ، وتوجد طائفة كبيرة من الاسئلة الصعبة ، بما فيها قضايا الاستقرار والتحقق التي يجب أن تُدرس بعناية . واعتقد ، مع هذا ، أن المجموعة الكاملة للاخطار التي تشكلها هذه الأسلحة بالنسبة للإنسانية لا يمكن تناولها على نحو كاف حتى نعبر عتبة عصر ما بعد الأسلحة النووية .

٢٥ - وفي هذا السياق فإن فرض حظر شامل على التجارب النووية سيمثل خطوة هامة نحو بلوغ هدف إزالة جميع الأسلحة النووية . وقد برهنت الدولتان الرئيسيتان على جدية القصد ، إذ توأمان تخفيض ترساناتهما النووية تخفيضا حادا ، كما أن أفضل ما يوازي الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي للحيلولة دون انتشار الأسلحة

* المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ، الموقعة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ .

النووية هو الاخذ بها يرتبط بذلك من تدابير وقد التحسين الدوعي للأسلحة النووية عن طريق وقف التجارب النووية . ويشير العدد السنوي للتجارب المضطلع بها في بعض السنوات الاخيرة الى اتجاه هبوطي هو موضع ترحيب بالغ . ففي غضون عامين فحسب ، من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٨٩ ، انخفض عدد التجارب من ٤٧ الى ٢٧ تجربة . وتلا ذلك مزيد من التخفيضات فأصبح عددها ١٨ تجربة في عام ١٩٩٠ و ١٤ في عام ١٩٩٢ . وإنني أعرب عن ترحيبي الشديد بالوقف الاختياري الحالي للتجارب الذي أخذت به عدة دول حائزة للأسلحة النووية . وإن التخفيضات التدريجية الكبيرة في عدد التجارب وقوة الانفجارات النووية ، خيارات ينبغي أن تحظى بالتشجيع في تحرك تدريجي نحو فرض حظر كامل على إجراء التجارب النووية .

٢٦ - ومن يمن الطالع ان المجتمع الدولي يوشك ان يحقق انجازا من هذا القبيل ، فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية . فأمامنا الآن مشروع اتفاقية الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، الذي طال انتظاره ، الذي أنجزه مؤتمر نزع السلاح ، إنني أدرك أن جوانب معينة من هذه الاتفاقية ليست كما يرضي كل دولة . على أنني ، إجمالا ، أعتقد أن هذا الاتفاق يستحق تأييدكم . ولما كانت توجد اليوم نحو ٢٠ دولة حائزة لقدرة أسلحة كيميائية أو تسمى إلى حيازتها ، فإن هذه الاتفاقية مع الانضمام العالمي لاتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية ، تمثل عنصرا لا غنى عنه من الجهود العالمية المبذولة للتعامل مع أسلحة التدمير الشامل على نحو فعال .

باء - مراقبة الانتشار

٢٧ - تحقيق بالاتجاهات الدولية الجارية ، أن تُقدم مساعدة لا تُقدر في تحقيق أولوية ذات أهمية متزايدة للمجتمع العالمي - عدم انتشار الاسلحة . ففي هذه الأونة التي يبدأ فيها أخيرا حدوث تقدم ملحوظ في نزع السلاح ، لا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي دولة ، في أي مكان ، لحيازة أدوات وتكنولوجيات التدمير الشامل . وأعتقد أن هذا رأي تشارك فيه الدول على نطاق واسع . وقد جرى الاعراب عنه بوضوح . في قمة مجلس الأمن المعقودة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي ، عندما أعلن المجلس أن انتشار الاسلحة النووية ، بل جميع أسلحة التدمير الشامل تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . والمسألة الآن هي كيف نحول منطق عدم الانتشار إلى عمل متضافر .

٢٨ - وفي المجال النووي ، لا تزال معاهدة عدم الانتشار توفر إطارا لا غنى عنه لجهود عدم الانتشار التي نبذلها على الصعيد العالمي . فكلنا يعلم جيدا أن المعاهدة

لها جوانبها المشيرة للشقاق . ومع ذلك ، يؤكد الانضمام إليها على نطاق واسع من جانب الدول ، التي تشمل حاليا جميع الدول الحائزة للأسلحة الحربية ، صلاحيتها الاسامية . على أنه من الواضح أن ترتيبات التحقق والضمانات الخاصة بالمعاهدة بحاجة إلى تعزيزها . ومتى حان وقت تمديد المعاهدة نفسها في عام ١٩٩٥ ، فإنه ينبغي تمديدتها لأجل غير مسمى ودون قيد أو شرط ، وينبغي لجميع الدول أن تنضم للمعاهدة .

٢٩ - وأمل ، على المدى الاطول ، أن نستطيع التوصل إلى نهج أكثر انصافا وشمولا للمراقبة المسؤولة للانتشار ، ليس للأسلحة فحسب وإنما أيضا لنظم الائمال البعيدة المدى والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج . وحتى تكون هذه الضوابط كاملة الفعالية ينبغي أن تكون متوازنة وعادلة ، ولا ينبغي أن تقسم العالم إلى فئتي "امن يملك" و "من لا يملك" التي تشير الضمائم .

جيم - نقل الاسلحة

٣٠ - إن المشاكل المتمثلة بعمليات النقل المفرط للأسلحة مشاكل رهيبة . ومن التناقض الظاهري أن هذا يعزى ، جزئيا ، إلى النجاح الذي تحقق في مفاوضات نزع السلاح . ان قدرات الانتاج المفرطة وفائض المعدات في الدول الصناعية تقوم الآن بتفذية أسواق السلاح في أجزاء من العالم النامي ، بصورة متزايدة . فقد ارتفعت قيمة عمليات نقل الاسلحة من ١٤ بليون دولار في السنة ، في أوائل الستينات ، إلى نحو ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٨ ، مقيمة بالسعر الثابت لدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ .

٣١ - وفي هذا الصدد ، أود أن أوصي الدول بالقاء نظرة أكثر تدقيقا على "تجار الاسلحة" الدوليين بالقطاع الخاص . وفي الاحوال الراهنة ، يمكن ، بل يلزم ، فرض قيود تنظيمية أكثر تدقيقا على هذه الأنشطة .

٣٢ - ولسوء الحظ ، هناك عقبة تقف في سبيل تنفيذ الضوابط العالمية الفعالة ، هي صعوبة التمييز بشكل موضوعي بين عمليات نقل الاسلحة الدفاعية والاستفزازية . ومن البدائل القيمة المحتملة التوصل إلى اتفاقات إقليمية بشأن ما يشكل بوضوح قدرات عسكرية تقليدية زائدة عن الحد أو تنطوي على تهديد . ومن الناحية المثالية ، يمكن أن تساعد هذه الاتفاقات على الحد من عرض وطلب الاسلحة المتقدمة . ولكن بطرق لا تقوض أمن الدول التي تعتمد على واردات الاسلحة للاحتياجات الدفاعية المشروعة .

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف "الفرص الضائعة" المتكبدة ، لا سيما من جانب البلدان النامية من خلال زيادة النفقات العسكرية بلا موجب ، هي بمثابة تدبيهاات مخيفة للحاجة إلى ضرورة ضبط عمليات نقل الأسلحة . والتعليم هو أحد القطاعات التي يمكن أن تستفيد فائدة كبيرة من زيادة توفر الموارد . فبينما تنفق الحكومات في المتوسط ٢٦ ٠٠٠ دولار سنويا على كل فرد من أفراد القوات المسلحة ، أي أكثر مما تستثمره في تعليم كل طفل مسجل ثلاثين مرة ، يبين تقرير للبنك الدولي ، صدر في عام ١٩٩٠ ، أن زيادة سنة واحدة فقط في سنوات التعليم العادية قد تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢ في المائة .

دال - الوضوح في التدابير الخاصة بالأسلحة

وغيرها من تدابير بناء الثقة

٢٤ - إن التقدم المطرد الجاري احرازه نحو هدف زيادة الوضوح في مجال التسلح أمر مشجع . صحيح أن الوضوح ليس بديلا لتحديد الأسلحة ، ولكن متى طبق بصورة سليمة فإنه يمكن أن يؤدي إلى بناء الثقة بين الدول وأن يساعد في تنبيه المجتمع الدولي إلى حالات التكديس الزائد في الأسلحة . وبذلك يمكن أن يكون أداة أخرى مفيدة في تيسير جهود عدم الانتشار .

٢٥ - وفي هذا السياق ، يكتسب سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ، الذي أنشئ حديثا ، والذي كان موضع مناقشات كثيرة في العام الماضي ، أهمية عملية أكبر من ذي قبل . وقد تمكن فريق الخبراء ، الذي شكّل لوضع الإجراءات التقنية للسجل ودراسة طرائق توسيعه في المستقبل ، من اعتماد تقريره بتوافق الآراء . وإنني أشني على نتائج عمل الفريق ، وأحث الدول الاعضاء على قبول توصياته حتى نستطيع أن نعطي السجل أساسا قويا ونحقق مشاركة الدول على أوسع نطاق ممكن .

٢٦ - وأنا ، من جانبي ، أود أن أؤكد لكم أن هذه المنظمة متبذل قصارى جهدها لجعل السجل خدمة كفؤة وناجحة للدول الاعضاء . ومن جانبكم . فإن توفير الموارد الكافية لهذه المهمة هو من الأمور ذات الأهمية الحيوية . فليس هناك ما يؤدي إلى تقويض عمل السجل بأمرع من عدم الاهتمام الكافي بالتمويل اللازم لجعله أداة فعالة .

٣٧ - وفي السياسة ، كما في الحياة اليومية ، كثيرا ما تنشأ المشاكل عن الدوايس التي لا تفسر تفسيراً سليماً . ومن هنا فإن الوضوح والشفافية من الأمور البالغة الأهمية في عملية بناء الثقة . وينبغي التشديد على أهميتهما لا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، لكي يصبح السلوك العسكري قابلاً للتنبؤ بقدر أكبر ، وتطمئن الدول المعنية إلى النوايا غير التهديدية للخصوم المحتملين . ويمكن أيضاً أن يكون الوضوح والشفافية مفيدتين كإداتين للإنذار المبكر في عملية الدبلوماسية الوقائية .

رابعاً - خلاصة - التحديات الجديدة

الف - التحول

٣٨ - مع تطور عملية نزع السلاح ، نواجه مجموعة جديدة تماماً من المشاكل التي يمكن تسميتها "قضايا ما بعد نزع السلاح" . إن الارتباط بين تدابير نزع السلاح والأحوال الاقتصادية قد لفت مزيداً من الانتباه على مدى السنوات الأخيرة في الوقت الذي تؤثر فيه الاتجاهات الديمقراطية على التنمية . إن هذه القضية الناشئة تبرز الحاجة الفورية إلى بذل الجهود في مرحلة ما بعد نزع السلاح ، حيث تحاول الاقتصادات والحكومات تحويل مجتمعات الصناعة العسكرية المنحى إلى مشاريع تخدم الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية والإنمائية . وتبرز مشاكل ثلاث من حيث طبيعتها الملحة والمعقدة وهي : تدمير وتخزين الأسلحة الناجمة عن اتفاقات نزع السلاح بشكل مأمون ، وتحويل القدرات العسكرية إلى الأغراض السلمية ، والمرافق التقنية والمالية الملائمة لتحقيق هذا التحول بصورة متوازنة .

٣٩ - وقد علمنا مؤخراً أن تدابير نزع السلاح قد تنطوي على نفقات تعامل كبيرة . ومن الواضح أن الوفورات الطويلة الأجل أكبر حجماً بكثير ، ولكن إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لمعالجة الأخطار البيئية وما يشمل بها من نفقات تفكيك الأسلحة هو من الشواغل الكبيرة . وللبداء في التحول من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني ، نحن بحاجة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في الحد من الأسلحة وتحديدها . ومن جهة أخرى ، فإن وجود ممانع كبيرة للإنتاج الحربي يجعل نزع السلاح تطوراً محفوفاً بالشكوك . وكما يتبين من التجربة الحديثة ، فإن التحول ليس بالمهمة اليسيرة ، فهو يتطلب جهوداً وتضحيات كبيرة . وفي بلدان عديدة ، لا سيما البلدان المتقدمة من الناحية الاقتصادية ، هناك قطاعات كبيرة من السكان تعتمد على الإنتاج العسكري . وسوف تسؤدي

إعادة تشكيل هيكل الصناعة وإعادة تدريب العمالة الماهرة وغير الماهرة الى إضعاف اقتصادات كثيرة . إن صناعة الاسلحة والمؤسسة العسكرية ، اللتين تتمتعان ، عادة ، بامتيازات كثيرة ، سوف تقاومان التغيير . وسوف يكون نزع السلاح عملية أبطأ وأشق إن لم تتخذ الدول إجراءات حاسمة لتغيير هذه الحالة .

٤٠ - وهذه المتطلبات كبيرة ، ولكنها لا تتجاوز حدود الدبلوماسية الخلاقية . والامم المتحدة على استعداد للمساعدة في استكشاف هذه الافكار . فهي محفل ملائم لتشجيع الحوار حول هذه المسألة بحيث يمكن إيجاد طرق فعالة ، وغير تمييزية لمعالجة هذه المسألة . ويجب أن تتقاسم الاقتصادات المتقدمة خبراتها وتجاربها مع الدول الأخرى .

٤١ - ومع تنفيذ اتفاقات نزع السلاح فإن وضع نظام سليم ومأمون بيئيا لتدمير الاسلحة هو من الأمور البالغة الأهمية . وقد أصبحت المساعدة التقنية والقدرة على النقل المأمون لمواد الاسلحة الشديدة السمية وتخزينها لآمد طويل هي أيضا من الشواغل الضرورية .

٤٢ - إن الأعباء المالية والايكولوجية للخلع من الاسلحة على نحو فعال هي من النتائج الفورية التي لا يمكن تجنبها لتنفيذ التخفيضات . ومن المشاكل الأبعد أشرا بشكل كبير مشكلة إعادة توجيه قدرات الصناعة التحويلية والبحث والتطوير ، وكذلك الجنود والافراد الفنيين من المشاريع العسكرية الى المشاريع المدنية . وإنني أحث جميع الدول على النظر في طرق لتخفيف مشاكل الاضطلاع بالتحول الشاق الى عالم ما بعد نزع السلاح . وأنا ، من جانبي ، أقوم بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الإدارات في الامم المتحدة لإسداء المشورة السياسية والتقنية والاقتصادية الى الدول الاعضاء عن الجوانب المختلفة التي ينطوي عليها هذا التحول .

باء - جهاز جديد

٤٣ - أنشئ إطار الامم المتحدة الذي يجري فيه السعي الى تحقيق نزع السلاح أشد من الحرب الباردة . وينبغي إعادة تقييم هذا الجهاز من أجل مواجهة الحقائق والاولويات الجديدة لهذا العصر . إن ما نحتاج إليه هو نظام منسق يسمح للمجتمع الدولي بتناول المشاكل الرئيسية لنزع السلاح بصورة عاجلة ومرنة وكفوءة .

٤٤ - إنني أؤيد اطلاق مجلس الامن بدور أكبر في مسائل نزع السلاح ، وبصورة خاصة ، في إنفاذ قرارات عدم الانتشار . ومما يجدر ذكره ، في هذا الصدد ، إنه يتعين على لجنة الأركان العسكرية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، أن تقدم المساعدة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة ، في جملة أمور ، بتنظيم حيازة الأسلحة ونزع السلاح المحتمل .

٤٥ - وقد قام مؤتمر نزع السلاح الرابع والعشرين ، على مدى السنتين الماضيتين ، بعملية فحص ذاتي . وقد حان الوقت للانتقال من المناقشات الاستكشافية إلى الإجراءات العملية . وأرى أنه يلزم وضع نهج شامل لتناول هيكل مؤتمر نزع السلاح ووظائفه وأساليبه وعمله وبرنامجه . ويمكن أن تركز جهود مؤتمر نزع السلاح على قضايا محددة جيداً وعاجلة . ويجوز أيضاً اعتبار المؤتمر بمثابة هيئة استعراض وإشراف دائمة لبعض أنظمة التسليح المتعددة الأطراف واتفاقيات نزع السلاح القائمة .

٤٦ - وفي عالم اليوم ، لم يعد بمقدور المجتمعات أن تحل مشاكلها باستخدام القوة . إن جميع الأهداف والأولويات التي قمت بمناقشتها عملية وقابلة للتطبيق ، ولا يوجد بينها ما هو طوباوي يتسم بالمخالفة المتعذر تحقيقها . وفي السياسة الدولية ، يعتبر نزع السلاح من أهم أساليب الحد من العنف في العلاقات بين الدول . والمطلوب من الدول هو تضافر الجهود واتساع المشاركة . ولنا أمل أنه عندما تنظر الأجيال المقبلة في التفاته إلى هذه الفترة فسنقول إننا استطعنا حقيقة أن نجعل الحد من الأسلحة ونزع السلاح جزءاً عادياً مألوفاً من الحياة الدولية .
